

مذكرة مفاهيمية
التقرير العالمي
لرصد التعليم لعام 2020:
التعليم الشامل للجميع



التقرير العالمي
لرصد التعليم



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الخلفية

والغرض من هذه المذكرة المفاهيمية هو التعريف بموضوع التعليم الاستيعابي الشامل للجميع الذي يتناوله التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020. وهي وثيقة عمل توفر أساساً ومنطلقاً للتشاور وحفز النقاش واستنفار الآراء واستخلاص وجهات النظر من جانب الأطراف المعنية بالتقرير. وبعد عرض موجز لتطور مفهوم الاستيعاب والشمول في التعليم، تقدم المذكرة تعريف التقرير للتعليم الشامل وتقتراح إطاراً للتقرير يحيط بالعناصر الأساسية للاستيعاب والشمول، كما تطرح بعض القضايا المتعلقة بقياس وتقييم التقدم نحو تحقيق التعليم الشامل للجميع.¹

التقرير العالمي لرصد التعليم وثيقة سنوية مستقلة وموثوقة تستند في عرضها وتحليلها على الأدلة ويتولى إصدارها فريق التقرير العالمي لرصد التعليم في مقر اليونسكو بباريس. ويعمل التقرير على رصد التقدم نحو غايات التعليم في إطار أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015. ويستمد التقرير مهامه وولايته من المنتدى العالمي للتربية وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030، إذ كُلف بأن يكون:

- آلية لرصد هدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم ورصد كل ما يخص التعليم في سائر أهداف التنمية المستدامة وتقديم تقارير في هذا الصدد؛
- وآلية لرصد وتقديم المعلومات بشأن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والدولية من شأنها أن تيسر عملية مساءلة جميع الشركاء المعنيين عن الوفاء بتعهداتهم في إطار التدابير العامة لمتابعة واستعراض المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بناء على ذلك، يحتوي التقرير العالمي لرصد التعليم على جزء مخصص للرصد يُعنى في المقام الأول بتقديم تقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق كل غاية من الغايات العشر لهدف التنمية المستدامة الرابع، وعلى جزء مخصص لموضوع محدد يمثل ركيزة أساسية من الركائز التي تقوم عليها عملية تحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة، يقرره المجلس الاستشاري الدولي للتقرير. وقد استهلقت السلسلة الجديدة من التقارير العالمية لرصد التعليم في عام 2016 بصور التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2016 (التعليم من أجل الناس والكوكب) الذي تناول الصلات بين التعليم والجوانب الرئيسية للتنمية المستدامة، ورصد التقدم نحو تحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة وأهداف عالمية أخرى ذات صلة بالتعليم، وتلاه التقرير العالمي لرصد التعليم المخصص لموضوع المساواة (2017/2018)، ومن ثم التقرير المخصص لموضوع الهجرة والنزوح (2019)، أما موضوع التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 فهو عدم الاستبعاد والتعليم الشامل للجميع.

ويأتي الهدف 4 للتنمية المستدامة كتعبير أو تجسيد للمبدأ الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 القاضي باستيعاب الجميع وعدم التخلي عن أي أحد في هذه المسيرة (الحرص على ألا يتخلف أحد عن الركب)، إذ يرمي هذا الهدف إلى «ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع». ويتجلى مبدأ الشمول وعدم الاستبعاد في غايات الهدف 4 أيضاً ولا سيما الغاية 4.5 الداعية إلى «القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة»، والغاية 4-أ الداعية إلى «تهيئة بيئة تعليمية فعالة وآمنة وخالية من العنف للجميع».

تطور مفهوم التعليم الشامل للجميع

يُعتبر الاهتمام بالتعليم الشامل مسألة حديثة العهد نسبياً، إذ تبلورت مع الوقت في سياق التحولات التي شهدتها المصطلحات والنهج. ففي ستينيات القرن الماضي، كانت البلدان تراعي الفكرة القائلة بوجود عزل الأطفال المعاقين عن أقرانهم وإيكال مسؤولية تعليمهم في المقام الأول إلى المهنيين الصحيين. وشهدت فترة السبعينات من القرن الماضي تحولاً لدى عدد من البلدان عن النهج الطبي في التعامل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ونحواً نحو إدماجهم في نظم التعليم باعتبار أن هذا الأمر يمثل حقاً من حقوق الإنسان. وكانت إيطاليا السبّاقة في هذا المضمار. فالقانون الصادر عام 1971 بشأن التكامل المدرسي منح جميع الأطفال المعاقين، باستثناء الأطفال من ذوي الاحتياجات المعقدة للغاية، الحق في تلقي التعليم في الصفوف المدرسية العادية أسوة بباقي الأطفال. وقضى قانون آخر صدر في عام 1977 بأنه يتوجب على المدارس الابتدائية والثانوية أن تطبق مبدأ التعليم الشامل للجميع. وشرعت بلدان أخرى بوضع الأطفال المعاقين في مدارس خاصة أو في مدارس عادية، بل وحتى في نفس الصفوف التي تضم الأطفال غير المعاقين.

وشهدت السنوات التالية بداية الابتعاد التدريجي عن استخدام مفردات راسخة ومكرسة لتوصيف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، أي مفردات «العجز» و«النقيصة» و«الإعاقة». ثم جاء بيان سلامنكا لعام 1994 ليشكل مرحلة فارقة ونقطة تحول في مسيرة التعليم الشامل للجميع على المستوى العالمي. ذلك أنه سرّع الخطى نحو التعليم الشامل من خلال توسيع نطاق الاستيعاب ومفهومه ليشمل ليس فقط الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وإنما الأطفال جميعاً بمختلف أصولهم ومشاربهم باعتبار أن «كل طفل له خصائص واهتمامات وقدرات واحتياجات تعليمية فريدة» وله «حق أساسي في التعليم»، وعلى ذلك «يجب أن تتاح له الفرصة للحصول على مستوى مقبول من التعلم والمحافظة عليه» في المدارس العادية، مع توفير دعم إضافي في إطار المنهج الدراسي العادي.

1 يود فريق التقرير العالمي لرصد التعليم أن يتقدم بالشكر لأكثر من 40 شخصاً جرت مقابلتهم بشكل فردي بوصفهم أعضاء في فريق المناقشة أو كممثلين لمؤسساتهم. وقد قدم البعض منهم مداخلات مكتوبة ساهمت في إنعاش هذه المذكرة التي استندت أيضاً إلى وثيقة فكرية طلبت خصيصاً من روجر سلي (جامعة جنوب أستراليا).

العناصر التي تشكل الخبرات والنتائج التعليمية. ويمكن أن تشمل هذه العناصر محتوى مواد التعليم والتعلم، والتدريس وإعداد المعلم، والبنية التحتية وبيئة التعلم، والمعايير المجتمعية، وتوافر مساحة للحوار والنقد تشمل جميع الأطراف المعنية. على سبيل المثال، لا يمكن أن يعتبر التعليم شاملاً إذا كانت الكتب المدرسية تروج لمجموعة إثنية بعينها وترفع من قدرها على حساب الآخرين وتحتوي على مواد ومضامين تمييزية. فالتعليم الشامل ينطلق من رؤية للعالم قائمة على المساواة والعدالة والإنصاف.

غير أن الإجماع على هذا الفهم الواسع للتعليم الشامل لم يثبت أقدامه ويترسخ بعد، وإن يوجد اتفاق مشترك حول هذا الفهم أخذ في التبلور. فالاختلاف حول هذا الأمر مازال قائماً مثلما يتجلى في هذين المثالين. فهناك أولاً من يرى أن التعليم الشامل يفتقر إلى رؤية مفاهيمية متماسكة أو بؤرة تركيز واضحة. كما يرى البعض أن توسيع المفهوم ليشمل جميع المتعلمين أمر مبالغ فيه، ما يجعل المناقشة ضبابية يكتنفها الغموض. وقد أدى هذا الأمر في بعض الأحيان إلى جعل مجتمع التعليم الشامل يقف في مواجهة مجتمع تعليم المعوقين وقاد إلى إعادة ظهور جماعات المصالح المناصرة والداعمة للطلاب ذوي الإعاقة وغيرهم من الأطفال الذين ينتمون لجماعات محددة. وتستخدم مفردة الإدماج أو الاستيعاب في بعض البلدان للدلالة حصراً على تعليم ذوي الإعاقة. ومن المعلوم أن الاختلافات في التفسير يمكن أن تؤدي إلى اختلافات في التنفيذ. وسيعتمد التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 وجهة النظر القائلة بأن آليات الاستيعاب عامة ومشتركة بغض النظر عن الفئة الاجتماعية، وسيتناول الآليات التي تعرض الأطفال والشباب والكبار لمخاطر الاستبعاد، مع التركيز بشكل خاص على ذوي الإعاقة، وهي فئة لم تحظ بالتغطية الكافية في التقارير السابقة.

ويلاحظ ثانياً أن السياسات الوطنية والممارسات المحلية تتباين بحسب المناطق والبلدان فيما يتعلق بهدف إزالة العوائق أمام تعليم جميع الأطفال والذي يحظى بدعم عالمي تقريباً. ويحتاج البعض بأن الرؤية الواسعة التي تستوعب جميع الطلاب وتضمن إدماج الطلاب ذوي الإعاقة في الصفوف المدرسية العادية تفتقر توافر الموارد اللازمة، وهو أمر قد لا ينطبق على البلدان الفقيرة. ولعله من الصعب في البلدان التي عرفت تجربة المدارس المنفصلة الانتقال إلى التعليم الشامل بمفهومه الواسع بسرعة وسهولة. وتتطلب عملية التعليم الاستيعابي الشامل أن يتغير نظام التعليم على نحو يلائم احتياجات الطفل، ولكن نادراً ما يتم ذلك. وهو أمر يرجع في جانب منه إلى محدودية الموارد، وكذلك إلى العقلية والمواقف السائدة، وأيضاً إلى التباين في تفسير المفهوم وفهمه. وبدلاً من ذلك، تعتمد معظم البلدان شكلاً ما من أشكال الإدماج يفرض على الطفل التكيف مع النظام التعليمي الذي يخضع له. وتمشيا مع التعليق رقم 4 للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، سيتناول التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 السياقات والتحديات المختلفة التي تواجه البلدان في إطار توفير التعليم الشامل وسيصوغ توصياته وفقاً لذلك.

وقد جرى اعتناق هذه المبادئ في إطار عمل داكار في عام 2000، الذي أكد على أن التعليم «مفهوم جامع» وأنه «ينبغي أن يأخذ في الحسبان احتياجات الفقراء والفئات الأكثر حرماناً بما فيهم الأطفال العاملون، والجماعات التي تقطن المناطق الريفية القصية، والبدو الرحل، والأقليات الإثنية واللغوية، والأطفال، والمصابون بفيروس الإيدز/السيدا، والذين يعانون من الفقر وتردي الوضع الصحي، وأصحاب الاحتياجات الخاصة».

وإذ يضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل الحق في التعليم للجميع من خلال مبدأ عدم التمييز، جاءت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 لتحديد المزيد من تخصيص حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم «دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص» من أجل «تأمين نظام تعليمي جامع على جميع المستويات» (المادة 24).

تعريف التعليم الشامل للجميع في هذا التقرير

أخذ الحوار العالمي بشأن التعليم الشامل يتغير مع الوقت. فدلالة المفهوم كانت تقتصر في الأصل على الطلبة ذوي الإعاقة باعتبار أن هذا المجال يقع في دائرة المعرفة المتخصصة التي يحوزها فقط من لهم دراية فيها، وعلى ذلك يقوم هؤلاء المتخصصون بتدريس الطلاب ذوي الإعاقة في صفوف منفصلة أعدت لهم خصيصاً. ثم اتسع مفهوم التعليم الشامل في الآونة الأخيرة ليشمل جميع المتعلمين ويركز على السياسات التي تجعل بعض الجماعات عرضة للاستبعاد والإقصاء من التعليم. والاستبعاد التعليمي ظاهرة تعبر عن الحالة البنوية لعدم المساواة بأشكالها وتجلياتها المختلفة. وبهذا المعنى، يعتبر الاستبعاد التعليمي ظاهرة عالمية حتى وإن كانت أشكاله وتجلياته لها سياقاتها المحددة وتختلف باختلاف البلدان.

وقد جعل التقرير نقطة انطلاقه التعليق رقم 4 للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر في عام 2016 الذي أفاد بأن التعليم الشامل يعني «التركيز على إتاحة مشاركة جميع التلاميذ مشاركة كاملة وفعالية في التعليم، وعلى جعله في متناولهم، وتمكينهم من متابعته ومن تحقيق النتائج، لا سيما أولئك الذين يتعرضون، لأسباب شتى، للإقصاء أو للتهميش». هذا وأن التعليم الشامل عملية جارية ومفتوحة وليس بالمسار أو النهج الذي يقف عند نقطة نهاية أو مرحلة حدية.

وقد وصف التعليم الشامل للجميع بأنه من حيث الجوهر تعبير عن التطلعات والطموحات السياسية، وعنصر أساسي لبناء المجتمعات غير الاستيعابية الشاملة للجميع، والتزام بإطار ديمقراطي للعمل. وهو في آن واحد دعوة إلى التعليم الديمقراطي والتعليم من أجل الديمقراطية. ويتناول قضايا وأسئلة رئيسية بشأن نوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه أطفالنا ودور التعليم في بناء هذا العالم. بناء على ذلك، لا يقتصر التعليم الشامل على الأسئلة المتعلقة بالمكان الذي يجري فيه التعليم (على سبيل المثال، في المدارس الخاصة المنفصلة أو في المدارس العادية)، وإنما يتعلق أيضاً بمجموعة من

الأطر والسياسات القانونية الوطنية

سيقوم تقرير عام 2020 بتحليل دور الأدوات القانونية في دعم تطوير نظام تعليمي شامل. وتنطوي الإعلانات الدولية على التزامات مهمة بتحقيق التعليم الشامل للجميع. غير أنها تبقى محدودة التأثير إذا لم تدعمها الأطر القانونية الوطنية أو إذا لم تكن الأطراف المعنية بالتعليم على علم بهذه الإعلانات. كما يجد العديد من البلدان أن من الأفضل صياغة بيانات قطرية واضحة وصریحة بشأن التعليم الاستيعابي الشامل، باعتبارها تعبر عن خصوصية التعقيدات والعوائق في السياقات الخاصة بهذه البلدان.

وتحدد القوانين تحديداً واضحاً الحقوق المنصوص عليها في خطة الاستيعاب والإدماج وتقوم بدور مهم في إزالة العوائق التي تحول دون الدمج على مستوى النظام التعليمي. وسيفحص التقرير كيف تقوم القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالتعليم الشامل بتفويض المدارس لتوفير التعليم للجميع، ووضع الإجراءات الكفيلة بدعم عملية الإدماج. على سبيل المثال، اعترف دستور باراغواي في عام 1967 أن البلد ثنائي اللغة، وفي عام 1994 أقرت السياسة الوطنية للتعليم والتعلم الثنائي اللغة. وقد وضعت قوانين في بعض البلدان من باب الرد المباشر على سياسة الفصل العنصري. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يُعد قرار المحكمة العليا الصادر عام 1954 بشأن قضية براون مقابل مجلس التعليم في مدينة توبيكا نقطة تحول في مسيرة الحقوق المدنية. وقد حظر قرار المحكمة الفصل العنصري في المدارس العامة وكلف الولايات بإلغاء الفصل العنصري في مجال التعليم.

وسيبحث التقرير أيضاً في التأثيرات السلبية الجانبية أو غير المباشرة التي قد تنطوي عليها الأطر القانونية بشأن الإدماج والاستيعاب، ومن ذلك أن القوانين والسياسات المتعلقة بالتعليم يمكن أن تعرقل الإدماج والاستيعاب. فنجد على سبيل المثال أنه على الرغم من السياسات الداعمة للتعليم الشامل، فإن المتعلمين قد يتعرضون للعزل حتى في المدارس العادية؛ إذ نجد في العديد من البلدان أن المتعلمين من الجماعات المحرومة يجري وضعهم في صفوف خاصة أو يوضعون في مرافق منفصلة بجوار المباني المدرسية العادية، كما هو الحال مع أطفال الفجر في بعض البلدان الأوروبية.

الحوكمة والتمويل

ما تزال هناك في العديد من البلدان فجوات قائمة بين السياسة المعتمدة لتحقيق التعليم الشامل وممارسة هذه السياسة وتطبيقها على أرض الواقع. فعلى الرغم من وجود مبادئ الاستيعاب في السياسات الوطنية، فإنه قد لا يوجد ما يكفي من الدعم لترجمة هذه المبادئ إلى ممارسة أو واقع ملموس على المستوى المحلي أو المدرسي. كما أن غياب آليات المساءلة قد يعرض حقوق المتعلمين للخطر. ويتطلب تحقيق ونجاح التعليم الشامل تعاون قطاعات مختلفة تعاوناً فعالاً. فعلى سبيل المثال، نجد في العديد من البلدان التي تتوفر على نظم تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة أن مسؤولية رعاية وتعليم الأطفال ذوي الإعاقة قد تقع خارج قطاع

ومن المفيد النظر في مختلف مجالات وأبعاد ودرجات وعناصر التعليم الاستيعابي الشامل:

- تشمل مجالات التعليم الاستيعابي الشامل مختلف المجتمعات التي يتفاعل ضمنها الطالب، سواء على مستوى العلاقات بين الأفراد، أو المجموعات غير الرسمية أو المجتمعات الرسمية مثل الصفوف المدرسية والمدارس والمراكز المجتمعية.
- ضمن كل مجال من هذه المجالات، يجري إدماج الأفراد أو إقصائهم لأسباب ذات أبعاد مختلفة:
 - البعد البدني؛
 - البعد الاجتماعي، لأنه لا يمكن، ضمن مجموعة ما، سماع أو تشجيع الجميع على المشاركة؛
 - البعد النفسي، لأن الأفراد قد ينظرون إلى أنفسهم كمدمجين أو مستبعدين، بغض النظر عن البيئة الخارجية؛
 - البعد المنهجي أو النظامي، لأنه قد توجد متطلبات تستبعد الفقراء من التعليم (كالرسوم المدرسية) وكذلك تستبعد المهاجرين واللجائين (مثل شرط توافر الوثائق اللازمة).
- وقد تتباين أيضاً درجة الاندماج أو الاستيعاب التي يشعر بها الفرد، إذ بما أن الأفراد يتفاعلون في مجالات متعددة على أساس منتظم، فليس من غير المألوف أن يشعروا بأنهم مندمجون في بعض المجالات ومستبعدون من مجالات أخرى.
- وأخيراً، تمثل عناصر الاستيعاب والشمول، مثل الأطر القانونية الوطنية والسياسات التعليمية، والحوكمة والتمويل، والمناهج الدراسية والمواد التعليمية، والمرافق والبنية التحتية، والمشاركة المجتمعية، مكونات ضرورية للتعليم الشامل للجميع وتشكل الإطار المقترح لهذا التقرير.

عناصر التعليم الشامل

سيبحث التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 دور العناصر المختلفة للنظم التعليمية التي يمكن أن تدعم النهج الاستيعابي الشامل للجميع، ويتضمن ذلك القوانين والسياسات، والحوكمة والتمويل، والمناهج الدراسية، والموظفين، والبنية التحتية، والمعايير المجتمعية، والمعتقدات، والتوقعات. وسوف ينظر التقرير في كيف تساهم هذه العناصر في استيعاب المتعلمين المعرضين للاستبعاد وإدماجهم على مستوى النظام التعليمي وعلى الصعيد المحلي. وسيتناول أيضاً العوائق التي يواجهها المتعلمون الذين تجتمع فيهم أكثر من خصيصة تفاقم من إمكانية تعرضهم للاستبعاد، مثل الفتيات الفقيرات ذوات الإعاقة. وسيستند التحليل إلى أدلة يراعى فيها التوازن الجغرافي، وسيولي اهتماماً خاصاً للسياقات التي يتعرض فيها الأطفال المحرومون أكثر من غيرهم إلى خطر الاستبعاد من التعليم، كما هو الحال في حالات النزاع.

لا سيما فيما يتعلق بدور الفتيات والنساء في المجتمع. ويشكل افتقار المحتوى التعليمي إلى التنوع عقبة أخرى أمام بناء ثقافة الاستيعاب وعدم الاستبعاد. وقد وجد تحليل سابق لفريق التقرير العالمي لرصد التعليم أن 3% من الكتب المدرسية فقط غطت حقوق المثليات والمثليين أو مزدوجي الميول الجنسية أو متحولي الانتماء الجنساني/المتحولين جنسياً أو ثنائيي الجنس. كما سيقدم تقرير عام 2020 الشواهد والأمثلة على الأشكال المناسبة من المواد التعليمية للمتعلمين ذوي الإعاقات. ويشمل ذلك توفير الكتب المدرسية بلغة برايل للمتعلمين المكفوفين. كما يتناول التقرير الدور المهم للتكنولوجيا في توفير المواد التعليمية الملائمة لاحتياجات المتعلمين الفردية.

المعلمون ومديرو المدارس والعاملون في مجال دعم التعليم

سينظر التقرير في كيفية إعداد الموظفين في المدارس لاستيعاب الطلاب من جميع القدرات والخلفيات، لا سيما في الحالات التي يحدث فيها انتقال ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المدارس العادية. كما سينظر في مدى استعداد العاملين في المدرسة لتحديد الاحتياجات الخاصة. وسيتناول التقرير أيضاً كيفية تحسين التعاون بين المعنيين فقط بالتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة ومعلمي المدارس العادية، وكذلك بين المعلمين والعاملين في مجال الدعم، لضمان الممارسات الاستيعابية الشاملة. وقد بينت الدراسة الاستقصائية الدولية للتعليم والتعلم التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2013 أن 22% من المعلمين في 34 نظاماً تعليمياً أفادوا بضرورة توفير المزيد من التدريب في مجال تدريس الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي البرازيل ذكر 66% من المعلمين أنهم بحاجة إلى مزيد من التدريب في هذا المضمار. وسيوفر التقرير أدلة على درجة استعداد المعلمين وممارسات التدريس في مدارس تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. وسيفحص إلى أي مدى تقدم النظم التعليمية الدعم للمعلمين والطلاب في قاعات الدرس من أجل توفير التعليم الشامل، وكيف تؤثر طرق التدريب على درجة الاستعداد.

وإلى جانب ما ينبغي أن يتمتع به مديرو المدارس والمعلمين من دراية ومهارات في مجال التعليم الشامل، يُعد الدافع والالتزام مسألة أساسية في هذا المضمار، وهي ليست من المسلمات باعتبارها أمراً مفروغاً منه وإنما يجب السعي إليها وضمان توفرها، حتى في النظم التعليمية التي توفر التدريب للمعلمين في مجال الاستيعاب والتعليم الشامل للجميع. وسيجمع التقرير ويقدم الأدلة والأمثلة على الممارسات الرامية إلى توليد هذا الدافع لدى المعلم وحمله على دعم التعليم الشامل والالتزام به. كما سينظر في مدى قدرة العوائق الهيكلية على الحد من هذا الدافع وتقليصه، مثل انعدام الاستقلالية في تكييف المناهج الدراسية. وسيبين التقرير انعكاسات التنوع في صفوف الطلاب على التنوع في صفوف الموظفين التربويين، أي في صفوف المعلمين ومديري المدارس والعاملين في مجال دعم التعليم. ويمكن للعاملين في مجال

التعليم أو قد يشترك في هذه المسؤولية قطاع الصحة وقطاع الشؤون الاجتماعية. كذلك نجد أن الكثير من المتعلمين المعرضين للإقصاء يواجهون تحديات متداخلة تتعلق بالصحة والأمن والفقر أو الإقامة في المناطق النائية.

وسيتناول التقرير مدى مشاركة الأطراف المعنية من مختلف القطاعات في عملية الاستيعاب وشمول الجميع بالتعليم بحسب تخطيط وحوكمة التعليم الشامل على المستوى الوطني، وتدخل ضمن ذلك أصوات أولئك المعرضين للإقصاء وأولياء أمورهم. في رواندا، صار وضع خطط العمل لتطوير التعليم الشامل يتم سنوياً على مستوى المناطق أو المقاطعات منذ عام 2012. وتشرك هذه الخطط مسؤولي المناطق والقطاعات والعاملين في المدارس، والأطفال، وكلهم يهدفون إلى مساءلة بعضهم البعض بشأن تطبيق التعليم الشامل. كما سيستكشف مدى تمثيل أفراد المجموعات المعرضة للإقصاء في عملية صنع السياسات التعليمية على الصعيد العالمي، إن كان التمثيل على مستوى عملية تحديد السياسة أو على مستوى الموظفين العاملين في هذا الميدان والمسؤولين عن هذه العملية.

وتعتبر مسألة التمويل، المتعلقة بالحوكمة، مسألة أساسية لضمان التعليم للجميع. وينبغي لصيغ التمويل أن تأخذ في الحسبان التكاليف الإضافية المرتبطة بتعليم الأطفال الضعفاء، وتدخل في ذلك تكاليف إتاحة النقل وتوفير المباني اللازمة أو تكييفها. وسيتناول التقرير النهج المختلفة لتمويل التعليم الشامل والتحديات التي تنشأ عندما تشترك قطاعات مختلفة بمسؤولية توفير وتعزيز هذا التعليم. وتتطلب عملية تخصيص الموارد اللازمة لدعم التعليم الشامل آليات تنسيق بين الوزارات والمستويات الحكومية الأخرى. كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن بعض آليات التمويل تشجع على توصيف بعض المتعلمين بأنهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، لأن ذلك يعني دعماً إضافياً للمدارس.

المناهج الدراسية ومواد التعلم

سبب التقرير كيف تُكَيَّف المناهج الدراسية ومواد التعلم لتلائم مبادئ التعليم الشامل. كما سيبين كيف أن وضع المنهج الدراسي يتبع مبادئ الاستيعاب من خلال إشراك أطراف معنية مختلفة، وخبراء بالإدماج والاستيعاب، والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى الأشخاص المعرضين للاستبعاد. وسينظر فيما إذا كان الاستيعاب يعم من خلال مواضيع مختلفة أو يُعالج كمسألة بذاتها. ولا شك أن هناك أكثر من نهج للتعليم، وأن المنهج الدراسي نفسه يجب أن يكون مرناً بما يكفي لتعليم الطلاب الذين تتباين خلفياتهم وقدراتهم. لذا، سيبحث التقرير ما إذا كانت المناهج الدراسية تدعم تنوع أساليب التدريس ونهج التعلم التي تركز على المتعلمين وكيف.

وسيتفحص التقرير مدى استخدام الكتب المدرسية، عبر مواضيع مختلفة، لمفهوم الاستيعاب وعدم الاستبعاد. فالمحتوى التمييزي والنمطي في المواد التعليمية يمكن أن يفاقم حالة الاستبعاد،

أمر مثل نوع الجنس أو الإعاقة، أو العرق، أو الدين، يمكن أن تمنع الأطفال من الالتحاق بالمدرسة أو أن تؤثر على سلامتهم وتعلمهم أثناء وجودهم في المدرسة. وسيجمع التقرير ويقدم أدلة وشواهد على الحملات الرامية إلى توعية المجتمعات والجماعات بشأن أهمية وقيمة الإدماج والاستيعاب.

وفي العديد من البلدان، سعت منظمات المجتمع المدني، وبضمنها منظمات المعوقين، إلى توعية أولياء الأمور بالتحديات التي يواجهها المتعلمون المعرضون للاستبعاد. وهناك الكثير من المبادرات التي تركز على إشراك أولياء الأمور وأفراد المجتمع في الإدارة المدرسية وجمع البيانات لضمان خضوع المدارس والسلطات للمساءلة عن التعليم للجميع. وسيتم فحص التقرير هذه المبادرات. كما سينظر في مدى إشراك أولياء الأمور وأفراد المجتمع من الفئات المعرضة للاستبعاد، كالمعوقين مثلاً، في الحياة المدرسية والإدارة المدرسية.

وسيبحث التقرير الخيارات التعليمية المتنوعة وخيارات أولياء أمور الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ويلاحظ في بعض البلدان، مثل بلجيكا وسويسرا، أن أولياء الأمور يعتبرون المدارس الخاصة أفضل مكان لتعلم أطفالهم ويدعون إلى تحديد الاحتياجات الخاصة لأبنائهم ووضعهم من ثم في المدارس الخاصة المناسبة لهم، وذلك خشية ألا تكون المدارس العادية مستعدة بشكل كافٍ لتلبية احتياجات أطفالهم. كما سيتناول التقرير التحديات التي يواجهها أولياء الأمور الذين هم أنفسهم يعانون من الإعاقة.

وسيعالج التقرير مسألة الإدماج الاجتماعي والعاطفي للمتعلمين في المدرسة. وسيطرق إلى قضايا التسلط والتحرش عبر الإنترنت التي حظيت باهتمام كبير في العديد من البلدان والتي يمكن أن تؤدي إلى الاستبعاد من فرص التعليم وأن تستهدف أيضاً الطلاب المعرضين بشكل خاص للإقصاء. وسيدرس التقرير كيف أن هذه السلوكيات يمكن أن تؤثر على انتفاع الطلاب بالتعليم وعلى نوعيته. فنجد على سبيل المثال أن الطلاب الذين لا يتوافقون مع المعايير الجنسانية السائدة يصبحون في العديد من البلدان عرضة للاعتداء والتسلط.

قياس وتقييم التقدم نحو تحقيق التعليم الشامل

يتطلب تقييم ما إذا كانت البلدان تركز تقدماً نحو تحقيق التعليم الشامل وجود بيانات مفصلة، وذلك على نحو ما حدده قرار الجمعية العامة 68/261. غير أن عملية جمع البيانات بشأن التعليم الشامل تواجه الكثير من التحديات. فالمخاوف المتعلقة بالخصوصية والوصم والتعاريف تعوق عملية تطوير أدوات سليمة لأغراض الرصد ورسم السياسات. ولكن يبقى صانعو السياسات بحاجة إلى ضمان الامتثال لاتفاقيات حقوق الإنسان حتى لا يتم المساس بحقوق الفئات المهمشة والمحرومة. وسوف ينظر التقرير في مجموعة من المؤشرات التي تلقي الضوء على التحصيل التعليمي من جهة، وعلى القوانين والتمويل والمناهج الدراسية والمعلمين والبنية التحتية من جهة أخرى.

التعليم أن يقوموا بدور مهم كقدوة للطلاب ويمكن للقوى المتنوعة العاملة في مجال التعليم أن تساعد في التغلب على وجهات النظر التمييزية في صفوف الطلاب جميعاً.

المدارس

يتعين على الأشخاص ذوي الإعاقة تجاوز عدة عقبات قبل أن يكون بمقدورهم الالتحاق بالمرافق التعليمية، مثل عدم وجود معدات للتنقل، وضعف البنية التحتية لوسائل النقل وسوء أحوال الطرق، وعدم ملاءمة تصميم المباني، وغياب الوسائل التعليمية. وسيستعرض التقرير تطبيق المبادئ العالمية للتصميم المدرسي. وسينظر في مدى توافر المياه والمرافق الصحية، وهي من العقبات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للفئات. ففي بنغلاديش، أدى عدم وجود هذه المرافق إلى إرغام الفتيات المراهقات على التسرب من المدرسة.

بالإضافة إلى المرافق المدرسية، سيتم فحص التقرير المدارس باعتبارها مجتمعات وموارد للتعليم الشامل. وسيحلل كيف تستخدم المدارس الخاصة في سياق هذه العملية. ففي بوركينيا فاسو على سبيل المثال، حولت عملية إصلاح التعليم الشامل مدارس الاحتياجات الخاصة إلى مراكز موارد وإسناد يمكنها تقديم الدعم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية.

وسينظر التقرير في موارد الدعم غير الحكومية التي باتت تستخدم بشكل متزايد على الرغم من وجود سياسات رسمية لتوفير التعليم الشامل. كما سينظر فيما إذا كانت موارد الدعم هذه تساهم في خلق بيئات التعلم المنشودة وكيف تؤثر على الإدماج والإنصاف في النظام التعليمي ككل.

وسيراجع التقرير أساليب اختيار الطلاب التي تعتمد عليها المدارس والتي قد تؤدي إلى الاستبعاد. على سبيل المثال، في النظم التعليمية التي توجد فيها مدارس خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، يمكن تقييد التحاق ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم العادي من خلال تحديد مسبقاً للاحتياجات الخاصة لدى فئة معينة من الفئات المحرومة. وقد يُفرض على أطفال بعض المجموعات الضعيفة الالتحاق بالمدارس الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة بسبب التشخيص الخاطئ لقدرات هؤلاء الأطفال بناء على اختبارات متحيزة. كما تُخصص للأطفال من الفئات المحرومة صفوف خاصة داخل المدارس العادية تحت ذريعة الإعاقة الذهنية، أو الحاجة إلى دروس إضافية لكي يلحقوا بمستوى باقي الأطلاب، أو نتيجة لإجراءات صريحة لعزل الطلاب الذين يعتبر مستواهم دون مستوى أقرانهم.

المجتمعات وأولياء الأمور والطلاب

تعتبر المجتمعات أو الجماعات ذات المعتقدات والمواقف التمييزية من العوامل الفاعلة التي يمكن أن تحرم المتعلمين من فرص التعليم. فالمواقف أو الآراء التمييزية لمجتمع أو جماعة ما بشأن

- كيف ترصد النظم التعليمية الاستبعاد في التعليم (فيما يتعلق بالتحصيل التعليمي الفردي أو النجاح الدراسي والعوامل النظامية) وكيف يمكن تحسين الممارسات الحالية؟ وإلى أي مدى ترصد النظم التعليمية الاستبعاد من عملية التعلم بالنسبة للمتعلمين الملحقين بالتعليم المدرسي؟
- ماهي قنوات التمويل المستخدمة لسياسات التعليم الشامل حول العالم؟ وكيف يجري رصدها وكيف تؤثر على الممارسة المحلية؟
- وإن تمثل هذه المذكرة المفاهيمية باكورة تفكير واجتهاد فريق التقرير العالمي لرصد التعليم في إطار الإعداد لتقرير عام 2020 بشأن التعليم الشامل، فإن الفريق يود دعوة القراء إلى ما يلي:
- تقديم ملاحظات وآراء جوهرية وبناءة بشأن محاور البحث المقترحة.
- اقتراح وعرض أمثلة مفيدة عن السياسات والممارسات من جميع أنحاء العالم توضح ماهية السياسات المتبعة في مختلف البلدان بخصوص التعليم الشامل وكيف يُطبَّق التعليم الشامل في المدارس وقاعات الدرس.
- اقتراح مجالات جديدة للبحث تستند إلى مصادر قائمة ومحققة أو مصادر لم تستغل وتستكشف بعد، للبيانات الكمية والنوعية.

يرجى زيارة الصفحة الشبكية لتقرير عام 2020: bit.ly/2020gemconsultation لتقديم تعليقاتكم واقتراحاتكم.

Global Education Monitoring Report
c/o UNESCO
7, place de Fontenoy
75352 Paris 07 SP, France
Email: gemreport@unesco.org
Tel: +33 (1) 45 68 10 36
Fax: +33 (1) 45 68 56 41
www.unesco.org/gemreport

التقرير العالمي لرصد التعليم، الذي يعده فريق مستقل وتنشره اليونسكو، هو وثيقة مرجعية موثوق بها ترمي إلى تقديم معلومات عن الالتزام الصادق بتحقيق الغايات العالمية في مجال التعليم ضمن الإطار الجديد لأهداف التنمية المستدامة، وإلى التأثير في هذا الالتزام وضمان استدامته.



© UNESCO
ED/GEM/MRT/2018/CN/2020

وكان التقرير العالمي لرصد التعليم رائداً في وضع مؤشرات الإنصاف في التعليم من خلال قاعدة البيانات العالمية عن التفاوت في التعليم. وسيتناول تقرير عام 2020 تجربة فريق واشنطن المعني بقياس حالات الإعاقة ومجموعته المختصرة والموسعة من الأسئلة الخاصة بالإعاقة ونموذج عمل الطفل. وقد بدأت هذه الأدوات تستخدم في الاستقصاءات عبر الوطنية مثل مجموعة استقصاءات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المسماة الاستقصاءات الجامعة المتعددة المؤشرات، وكذلك في الاستقصاءات الوطنية. فقد أدرجت نيوزيلندا على سبيل المثال المجموعة المختصرة من الأسئلة المتعلقة بالإعاقة لأول مرة في الاستقصاء الاجتماعي للفترة 2016/2017 واستقصاء القوى العاملة الأسرية الذي جرى في حزيران/يونيو عام 2017. وسيتناول التقرير حالات أخرى مثل مشروع مؤشرات منطقة المحيط الهادي، الذي وضع مجموعة محددة السياق تتألف من 48 مؤشراً عبر 10 أبعاد، ومنها البعد التعليمي.

وسيتعرض التقرير مصادر أخرى مقارنة للأدلة بشأن التعليم الشامل، من حيث الكمية والنوعية. ومن ذلك الوكالة الأوروبية للإحصاء عن التعليم الشامل التي تغطي 30 نظاماً تعليمياً وترتكز على عدد الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة الذين أدمجوا في المدارس العادية أو في صفوف خاصة أو في مدارس خاصة. ولدى كينيا نظام معلومات لإدارة التعليم على المستوى المدرسي مع مؤشرات قد تكون مفيدة في دراسة التعليم الشامل. وهناك الكثير الذي يمكن تعلّمه من المنشورات مثل التقرير المسمى #CostingEquity الذي يصدره الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية (IDDC) ومنظمة Light for the World والتقرير المسمى Equal Right, Equal Opportunity الذي تصدره الحملة العالمية من أجل التعليم.

أسئلة يطرحها التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020

ضمن هذا الإطار، سيطرح التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 الأسئلة التالية:

- ماهي الحلول السياساتية الرئيسية لكل عنصر من عناصر التعليم الشامل لضمان تحقيق هدف التنمية المستدامة 4؟
- كيف يمكن توقع وتجاوز العقبات الشائعة التي تحول دون تنفيذ سياسات التعليم الشامل؟
- ماهي الترتيبات اللازمة للتنسيق فيما بين القطاعات الحكومية والمستويات الحكومية ومع الأطراف المعنية الأخرى للتغلب على الاستبعاد بأبعاده المتداخلة؟